



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024



أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري
في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

**The Impact of Corporate Governance Mechanisms on
Voluntary Disclosure in the Financial Reports of
Companies listed on the Egyptian Exchange**

إعداد

د/ علاء أحمد إبراهيم رزق

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة أسوان

2023-11-28	تاريخ الإرسال
2023-12-03	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



المستخلص:

تناول هذا البحث أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث في الاقتصاد الجديد، تحاول الشركات أن تنقل إلى أصحاب المصالح أنها استثمار جيد وتحاول تسليط الضوء على القيمة الجيدة للشركة من خلال الكشف عن المعلومات ذات الصلة في التقارير السنوية. ومن ثم يحاول هذا البحث دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد تم التطبيق على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية وعددها (128) شركة، بشرط توافر البيانات المطلوبة للبحث على مدار عامين وهما 2021 و 2022م.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية: توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية وتوجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وتوجد علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وتوجد علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وتوجد علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وتوجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وتوجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الكلمات المفتاحية:

آليات حوكمة الشركات – مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – الإفصاح الاختياري

Abstract:

This research examined the impact of corporate governance mechanisms on voluntary disclosure in the financial reports of companies listed on the Egyptian Exchange, as in the new economy, companies try to convey to stakeholders that they are a good investment and try to highlight the good value of the company by disclosing relevant information in annual reports. . Then, this research attempts to study the relationship between corporate governance mechanisms and voluntary disclosure in the financial reports of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The application was carried out on a sample of (128) non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, provided that the required data for the research is available over a period of two years, namely 2021 and 2022 AD.

The research reached the following results: There is a relationship between the characteristics of the board of directors and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange, and there is a relationship between the size of the board of directors and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. There is a relationship between the independence of board members and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. There is a relationship between the number of board meetings and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. There is a relationship between ownership of board members and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. There is a relationship between the characteristics of the audit committee and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. There is a relationship between the independence of audit committee members and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange. There is a relationship between the number of audit committee meetings and voluntary disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

key words:

Corporate governance mechanisms - Board of Directors - Audit Committee - Optional disclosure.



مقدمة:

تعتبر آليات الحوكمة عن العناصر التي يتوقف عليها تحديد مستوى التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، فهي نقطة الانتقال من التنظير بشأن الحوكمة إلى التطبيق العملي. ففي إطار النظريات التعاقدية للشركة، فإن الهدف من آليات الحوكمة هو الوصول من خلالها إلى حل التعارض في المصالح، بمعنى حل مشاكل الوكالة الناشئة أساساً بين الإدارة والمساهمين وبين الأقلية والأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم وهناك بعض الاختلافات في تصنيف مختلف آليات الحوكمة بين مختلف الباحثين (Nguyen & Huynh, 2023).

وقد تم تحديد فشل الحوكمة كعامل رئيسي في مجموعة من الكوارث والمخالفات المالية ولقد أصبح تطوير المعايير والعمليات، التي يمكنها اكتشاف فشل الشركات أو منعه، عنصراً مهماً في البنية التحتية لحوكمة الشركات مع قيام السلطات العامة في جميع أنحاء العالم بإدخال قواعد ومبادئ توجيهية جديدة للحوكمة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD, 2015).

وضمن قواعد حوكمة الشركات، يُنظر إلى مجلس الإدارة باعتباره الوصي على عملية الحوكمة، حيث يهدف إلى وجود أعضاء مستقلين يشرفون على المديرين التنفيذيين بطريقة محايدة، وقد أكد- تقرير لجنة كادبوري 1992م والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات في بورصة تورونتو 1994م مثلاً- تؤكد بشكل عام على أهمية "استقلال مجالس الإدارة"، على سبيل المثال أن مجالس الإدارة المستقلة ليس المقصود منها أن يكون لها حصة في التعاملات التجارية للشركة (Li, & Qi, 2008).

وبشكل عام، فإن مثل هذه الممارسات مقبولة بشكل عام على مستوى العالم، حيث تشجع مجالس الإدارة على أن يكون لديها عدد كبير من الأعضاء المستقلين، فقد بلغ الاعتماد على الأعضاء المستقلين ما يقرب من 85% في المجالس العامة الأمريكية في عام 2013م و90% في الشركات العامة في المملكة المتحدة في عام 2014م، ويدعي أن مجالس الإدارة الفعالة في معظم الاقتصادات الغربية كانت بمثابة ركائز محورية في ضمان وضع المعايير المناسبة لحوكمة الشركات، ووضع المفاهيم والمراقبة المنهجية للتنمية الاستراتيجية للشركات (Haldar, et.al, 2018).

وقد شهدت أنظمة حوكمة الشركات، بما في ذلك قضايا الإفصاح عن المعلومات والشفافية، تحسينات كبيرة في الاقتصادات المتقدمة في أعقاب الانهيار المدمر للعديد من الشركات العملاقة، مثل إنرون في الولايات المتحدة الأمريكية و بارمالات في الاتحاد

الأوروبي ومع ذلك، لا تزال الاقتصادات النامية، متخلفة عن الركب، بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين حوكمة الشركات بشكل عام وكان من المتوقع أن يؤدي اعتماد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمبادئ التوجيهية لأفضل ممارسات حوكمة الشركات، إلى تحسين حوكمة الشركات بشكل عام، وإعداد التقارير المالية، والإفصاح عن المعلومات والشفافية بشكل خاص (Tawiah & Boolaky, 2019).

وأن الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والامتثال الفعال لها بين الشركات هو وظيفة ممارسات حوكمة الشركات على مستوى الشركة وخصائص الشركة الأخرى. بالرغم من أنه في ظل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتنفيذ المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، شهد سوق رأس المال وإخفاقات كبرى للشركات - على سبيل المثال UT Bank في غانا- وهذا يدعو إلى التساؤل عما إذا كان الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمبادئ التوجيهية كأفضل ممارسات حوكمة الشركات قد كان له أي تأثير على بيئة الإفصاح عن المعلومات والشفافية (Darmayanti, 2023) ومن ثم فإننا في هذا البحث نقوم بدراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الشركات على مدى الإفصاحات الاختيارية من قبل الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

وفي حين تزايد الاهتمام بأبحاث الإفصاح على مدى العقود الثلاثة الماضية، فقد ركز عدد كبير من الدراسات على الاقتصادات المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مع وجود أدلة قليلة على الاقتصادات النامية، وخاصة أفريقيا، وأن تعزيز الإفصاحات من جانب الشركات في الاقتصادات النامية يمكن أن يعزز علاماتها التجارية، ويجذب الاستثمار الأجنبي، ويخفض تكلفة رأس المال، ويقلل من التدخل السياسي والتنظيمي، ويمكن الشركات من العمل ضمن إطار منتج ومسؤول (Cahaya & Yoga, 2020).

مشكلة البحث:

هناك عدة قنوات لتوصيل المعلومات المحاسبية الهامة الخاصة بالشركة، بما في ذلك مواقع الإنترنت والنشرات الصحفية ومع ذلك، يظل التقرير السنوي المراجع هو الوسيلة الأكثر أهمية ومصداقية لتوصيل شفافية الشركات والإفصاحات الطوعية، بما في ذلك المعلومات المالية وغير المالية وعلى عكس القنوات الأخرى، يخضع التقرير السنوي لتنظيم وتدقيق صارمين من قبل مراجعين خارجيين، وبالتالي يتم الاعتماد عليه من قبل الجمهور المعني بالشركات وعلى هذا النحو، تستثمر الشركات قدرًا كبيرًا من الوقت والطاقة والمال في إعداد تقاريرها السنوية وتعميمها كل عام، حيث تعترف بقدرة محتواها على التأثير على تصورات الجماهير ذات الصلة وتعزيز شرعية الشركة.



ويطلب من الشركات تقديم تقرير سنوي مراجع أمام المساهمين في اجتماع عام سنوي مع طلب نسخ منه للبورصة وهيئة الأوراق المالية والبورصة، وهذا جزء من استراتيجية تعزيز مستويات عالية من الإفصاح وبيئة الشفافية بالإضافة إلى ذلك، أن قانون الشركات يتطلب من الشركات المدرجة الكشف عن المعلومات الأساسية مثل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمصالح المادية للمديرين في المعاملات أو العقود التي تؤثر على الشركة وما إلى ذلك. والواقع أن التقرير السنوي يشكل وثيقة مرجعية موثوقة ويقدم مركزاً متكاملًا لجميع أصحاب المصالح من الشركات، الذين يسعون للحصول على معلومات موثوقة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية وغيرها من القرارات المهمة. ومن ثم، فإن فحص الإفصاحات الاختيارية في التقارير السنوية أمر أساسي لفهم شرعية ومصداقية وشفافية الشركات والبيئة المؤسسية التي تعمل ضمنها.

وتوفر مصر إطاراً خاصاً وأساساً منطقياً لهذا البحث لعدة أسباب. أولاً، باعتبارها اقتصاداً نامياً في أفريقيا، تعاني مصر من انخفاض الالتزام بالمعايير العالمية ويُلقى باللوم على ضعف الإطار المؤسسي والتنظيمي والأكثر من ذلك، نظراً لانخفاض مساهمة سوق رأس المال في النمو الاقتصادي، وهناك اختلافات كبيرة في هياكل التمويل والملكية والحوكمة بين الاقتصادات النامية والمتقدمة يوفر المزيد من الأساس المنطقي لهذا البحث. وفي الاقتصاد الجديد، تحاول الشركات أن تنقل إلى أصحاب المصالح أنها استثمار جيد وتحاول تسليط الضوء على القيمة الجيدة للشركة من خلال الكشف عن المعلومات ذات الصلة في التقارير السنوية. ومن ثم يحاول هذا البحث دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري

في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

(1) ما أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟

(2) ما أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟

(3) ما أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟

- (4) ما أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟
- (5) ما أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟
- (6) ما أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟
- (7) ما أثر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟
- (8) ما أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟
- الدراسات السابقة:

يمكن عرض الدراسات السابقة في موضوع البحث كالتالي:

(1) دراسة (Li, & Qi, 2008):

تتناول هذه الدراسة قياس تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في 100 شركة صينية غير مالية مدرجة للفترة 2003-2005 م هناك نوعان من النتائج الرئيسية 1- تتمتع الشركات ذات الملكية الإدارية العالية بمستوى عالٍ من الإفصاح الطوعي. إذا كانت الشركة لديها ملكية إدارية عالية، فإن المديرين يهتمون أكثر بكثير بمنفعة المساهمين وسيكون لخيارات الأسهم حوافز للمساهمة في الشركة. وبالتالي، فإن هيكل رأس المال الذي يتمتع بملكية إدارية عالية يقلل من تكاليف الوكالة ويزيد من الإفصاح الطوعي. 2- يتم تحديد الارتباط الهام بين تركيز الملكية والإفصاح الطوعي. وذلك لأن أكبر المساهمين لديهم اهتمام قوي بأداء الشركة وبالتالي قدرة عالية على زيادة الإفصاح الطوعي. وتوضح نتائجنا التجريبية كذلك أن الشركات الكبرى لديها ميل للإفصاح الطوعي من خلال سوق الأوراق المالية وأن الآلية الخارجية بينها مكشوفة.

(2) دراسة (Oliveira, et al., 2011):

هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات غير المالية البرتغالية. وتمثلت عينة الدراسة في التقارير المالية لعدد 42 شركة غير مالية مدرجة في سوق Euronext لعام 2005م لبحث آثار حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المخاطر، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لقياس الإفصاح عن



المخاطر وأسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة وأشارت نتائج الدراسة إلى أن اعتماد معايير محاسبية عالية الجودة لا يحسن من مستوى الإفصاح عن المخاطر، وأظهرت الدراسة أهمية استقلال أعضاء مجلس الإدارة في الحد من تكاليف الوكالة من خلال الإفصاح عن المخاطر. كما توصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المخاطر وكل من حجم الشركة والرافعة المالية ونوع مراجع الحسابات وحساسية البيئة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة ، بينما لا توجد علاقة ارتباط بين هيكل الملكية والإفصاح عن المخاطر.

(3) دراسة (Nur Probohudono, et al., 2013) :

هدفت هذه الدراسة إلى بحث محددات مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة بسوق الأوراق المالية لأربع دول رئيسية في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وأستراليا) خلال الأزمة المالية العالمية . وتمثلت عينة الدراسة من التقارير المالية لعدد 60 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة الثلاث 2007، 2008، 2009م.

وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- (أ) يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المخاطر وكل من حجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.
- (ب) يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المخاطر والرافعة المالية.

(ج) تتعرض إندونيسيا لمستوى مرتفع من مخاطر الأعمال ومع ذلك توصلت الدراسة لانخفاض مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات العاملة بها مقارنة بالشركات في كل من ماليزيا وسنغافورة وأستراليا.

(4) دراسة (Ntim, et al., 2013) :

هدفت الدراسة قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المخاطر في جنوب إفريقيا بالتركيز على فترات ما قبل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008/2007م، وتناولت حوكمة الشركات من خلال هيكل الملكية (الملكية الحكومية ، ملكية كبار المساهمين ، الملكية المؤسسية) وخصائص مجلس الإدارة (تنوع المجلس، حجم المجلس، استقلال المجلس، ازدواج دور المدير التنفيذي) . واستخدمت الدراسة عينة من التقارير المالية لعدد 50 شركة غير مالية تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية بجوهانسبرج جنوب إفريقيا،

وذلك خلال الفترة من 2002: 2011م ، وتم اختبار الفروض باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد.

ولقد أشارت النتائج إلى أن هناك اتجاه نحو زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية وكانت أغلب المخاطر التي أفصحت عنها شركات العينة مخاطر غير مالية وترتكز على الأخبار الجيدة . أما فيما يتعلق بمحددات الإفصاح عن المخاطر فنجد أن ملكية كبار المساهمين والملكية المؤسسية ترتبط سلباً مع مستوى الإفصاح عن المخاطر، بينما تنوع مجلس الإدارة وحجم المجلس واستقلال مجلس الإدارة ترتبط إيجابياً مع مستوى الإفصاح عن المخاطر، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر وازدواجية دور المدير التنفيذي.

(5) دراسة (على محمد، 2019):

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في (حجم لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، خبرة لجنة المراجعة، استقلال لجنة المراجعة) علي جودة الإفصاح عبر الانترنت. ولتحقيق هذا الهدف قد تم اختيار عينة من 100 شركة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام 2017. وقد توصلت الدراسة الي أن معامل الانحدار الخاص بخبرة لجنة المراجعة كان موجب ومعنوي، مما يوضح وجود علاقة معنوية موجبة بين خبرة اعضاء لجنة المراجعة وجودة إفصاح الشركات عبر الانترنت، وهو ما يشير إلى قبول الفرض الفرعي الخاص بخبرة لجنة المراجعة، وذلك عند مستوى المعنوية المقبول وقدره 5.0%.

(6) دراسة (فتح الله وآخرون، 2020):

استهدف هذا البحث دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية وذلك بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية . وتمت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 77 شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال عامي 2017، 2018م . وقد اعتمد الباحثون على أربع خصائص لمجلس الإدارة تمثلت في (حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة والجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وعدد اجتماعات مجلس الإدارة). وتم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوي لقياس مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية في التقارير المالية السنوية.



وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد فقد توصل الباحثون إلى وجود أثر إيجابي ذات دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية، وكذلك وجود أثر سلبي ذات دلالة إحصائية للجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية. بينما لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية.

(7) دراسة (الحنوي، 2020):

يهدف البحث إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة ممثلة في (حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، وازدواجية الدور)، وجودة المراجعة كمتغيرات مستقلة، على مستوى الإفصاح الاختياري عن إدارة المخاطر كمتغير تابع، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة أربع سنوات، 2015-2018.

وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر في الشركات المصرية بصفة عامة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر. وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين جودة المراجعة ومستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر.

(8) دراسة (Cahaya & Yoga 2020):

تتناول هذه الدراسة تأثيرات سمات حوكمة الشركات على الإفصاحات الطوعية للشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) ويتم تحليل إفصاحات التقرير السنوي لعام 2012 لـ 100 شركة مدرجة في IDX باستخدام مؤشر الإفصاح. وأظهرت النتائج انخفاض مستوى الإفصاحات الطوعية (25.97%) ويبين تحليل الانحدار أن حجم مجلس الإدارة يعد مؤشراً إيجابياً وهاماً لممارسات الإفصاح الطوعي. وبالتالي فإن نظرية الوكالة تشرح جزئياً تنوع ممارسات الكشف هذه. تقدم الشركات الأقدم أيضاً المزيد من الإفصاحات وهذا يعني ضمناً أن عدد المفوضين يحدد قوة مجلس المفوضين في دفع مجلس الإدارة ليكون أكثر

شفافية وبالتالي، لكي يكون المستثمرون الدوليون أكثر اطلاعا، يجب عليهم استثمار أموالهم في الشركات القديمة التي لديها عدد أكبر من المفوضين.

(9) دراسة (Boateng , Tawiah, & Tackie, 2022):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دليل تجريبي فيما يتعلق بتأثير حوكمة الشركات والإفصاحات الاختيارية في التقارير السنوية: دليل اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من سوق رأس المال الناشئة. تم جمع البيانات من التقارير السنوية لجميع الشركات غير المالية المدرجة البالغ عددها 22 شركة على مدى فترة خمس سنوات. وباستخدام تحليل المحتوى تم الحصول على البيانات وباستخدام نموذج انحدار المربعات الصغرى.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاحات الطوعية بين الشركات منخفضة حتى بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تعد سمات حوكمة الشركات المتمثلة في حجم مجلس الإدارة وهيكل قيادة مجلس الإدارة من العوامل المهمة في تحديد مدى الإفصاحات الطوعية التي تقدمها الشركات. ومع ذلك، فإن استقلالية مجلس الإدارة ونوعية المراجع لا تظهر سوى تأثير إيجابي كبير على الإفصاحات الطوعية عن المعلومات المالية والتطوعية.

(10) دراسة (الجبلي، 2023):

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الاختياري على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص الشركة على تخفيض تكاليف الوكالة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ولتحقيق هدف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج الكمي عن طريق استخدام البيانات الطولية (Panel Data) من واقع سجلات بورصة الأوراق المالية المصرية، وبمراجعة البيانات المالية الخاصة بالشركات ضمن عينة الدراسة (عدد 77 شركة داخل ثلاثة قطاعات هما التشييد ومواد البناء / العقارات / الأغذية والمشروبات) ، ومن واقع التقارير المالية المنشورة من قبل هذه الشركات الواقعة خلال الفترة من 2017/12/31 وحتى 2020/12/31 وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) وذلك لاختبار (4) فروض رئيسية و (21) فرض فرعي من خلال (8) نماذج إحصائية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص الشركة (حجم الشركة/ درجة الرفع المالي/ حجم مكتب المراجعة) على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق



المالية المصرية ما عدا ربحية الشركة فيوجد لها أثراً سلبياً على مستوى الإفصاح الاختياري. كما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة / الجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب / استقلال مجلس الإدارة / عدد اجتماعات مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وتوجد علاقة واضحة للإفصاح الاختياري عن (المعلومات العامة، نشاط الشركة ووضعها المستقبلي، المعلومات عن الإدارة، المسؤولية المجتمعية والبيئية، نتائج ونسب التحليلات، المعلومات عن العاملين) على تخفيض تكلفة الوكالة، حيث يمكن تفسيره انه كلما أفصحت الشركة عن هذه المعلومات كلما تلاشت مشكلات نظرية الوكالة، بالتالي تقل تكلفة الوكالة.

(11) دراسة (عيسى، 2023):

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في قياس أثر خصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجية الأعمال وتوقيت صدور التقارير المالية، لتحقيق هذا الهدف قام الباحث بفحص عينة من المنشآت المدرجة بالبورصة المصرية على مؤشر EGX100 خلال الفترة من عام 2014 حتى 2019، وقد بلغ حجم العينة النهائي 426 مشاهدة. تم تحليل البيانات بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى OLS Regression في التحليل الأساسي، ونموذج الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression في التحليل الإضافي. وقد توافقت النتائج مع فروض نظرية الموارد Resource Based Theory.

حيث لاحظ الباحث تزايد احتمالية صدور التقارير المالية في التوقيت المناسب لدى المنشآت التي تتمكن من استغلال مواردها الفريدة في تبني استراتيجية أعمال ناجحة لريادة التكلفة أو التميز، لذا تم قبول الفرض الرئيس الأول (H1) قبولاً كلياً. كما لاحظ الباحث أن تزايد نسبة الأعضاء غير التنفيذيين، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة يزيد من احتمالية صدور التقارير المالية في التوقيت المناسب لدى منشآت ريادة التكلفة. بينما لاحظ الباحث أن نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة تأثير معدّل Moderating Effect للعلاقة بين استراتيجية التميز وتوقيت صدور التقارير المالية، حيث تزايد احتمالية صدور التقارير المالية في التوقيت المناسب لدى المنشآت التي تتبنى استراتيجية التميز فقط عند تزايد نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة. تلك النتائج تتوافق جزئياً مع نظرية الوكالة Agency Theory، والتي تؤكد على الدور الحكومي لمجلس الإدارة في دعم الآثار الإيجابية لاستراتيجية الأعمال. لذا، تم قبول الفرض الرئيس الثاني (H2) قبولاً جزئياً.

(12) دراسة (حمادنة، 2023):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة مكونة من (8) بنوك بنسبة تمثيل بلغت 61.5% من مجتمع الدراسة البالغ (13) بنك وبعد تحليل بيانات البنوك (عينة الدراسة)، توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أبرزها: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة يعزى لحجم مجلس الإدارة على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند قيمة احتمالية (0.952) أكبر من (0.05)، كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وضوابط دليل الحوكمة المؤسسية في جانب تشكيل مجلس الإدارة ودوره في البنوك، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أبرزها: ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك، كما أوصت بضرورة التزام البنوك الأردنية بالإفصاح عن كافة الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية.

(13) دراسة (حشاد، 2023):

استهدف البحث فحص أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (48) شركة غير مالية من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ومدرجة بمؤشر الاستدامة المصري P/EGX ESG&S خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2021م، بإجمالي مشاهدات (336) مشاهدة لاختبار الفروض الثلاثة للبحث. وتم استخدام خصائص حجم مجلس الإدارة، وتنوع الجنسين في مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والجمع بين مناصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ونشاط مجلس الإدارة؛ كما تم استخدام درجات الاستدامة التي توفرها البورصة المصرية للإفصاح عن أداء الاستدامة، ومقياس Tobin's Q للتعبير عن قيمة الشركة. وتم فحص أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة، كما تم فحص أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، وذلك بالاعتماد على نماذج Panel Data لتحليل البيانات الزمنية المقطعية من خلال برنامج Stata (Ver. 15). وكذلك تم فحص مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على قيمة الشركة في ظل الإفصاح عن أداء الاستدامة كمتغير وسيط باستخدام نموذج تحليل المسار Path Analysis Model، لدراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية



بين متغيرات النموذج المفترض من خلال برنامج (AMOS Ver. 22). وتشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لخاصيتي تنوع الجنسين في مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة؛ بينما لم يكن لخصائص حجم مجلس الإدارة والجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونشاط مجلس الإدارة تأثير معنوي، ووجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، ووجود تأثير إيجابي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على قيمة الشركة في ظل الإفصاح عن أداء الاستدامة كمتغير وسيط. واستناداً إلى ذلك توصى الدراسة الشركات العاملة في بيئة الأعمال المصرية بزيادة نسبة تمثيل النساء وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في هياكل مجالس إدارتها، وزيادة الوعي بأهمية الإفصاح عن أداء الاستدامة، وإلزام الشركات المقيدة في البورصة المصرية بالإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة مع التقارير المالية أو بشكل منفصل تحقيقاً للأداء المستدام، وتبني الجهات المنظمة إصدار معيار محاسبي دولي للإفصاح عن أداء الاستدامة.

(14) دراسة (أنور، 2023):

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير خصائص مجلس الإدارة وآلية لجنة المراجعة على الأداء المالي في الفنادق العراقية (القطاع المختلط)، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتتكون عينة الدراسة من ثلاث فنادق وهي (فندق المنصور، فندق فلسطين، فندق عشتار)، واعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أجل الحصول على البيانات المطلوبة لتحقيق هدف الدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان لتكون الاداة الرئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم توزيع (169) استمارة على المشاركين في الاستبيان من عينة الدراسة، وكان إجمالي الاجابات المستردة (130) استمارة.

وبعد اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير لخصائص مجلس الادارة (حجم مجلس الادارة، استقلالية مجلس الادارة، ازدواجية وظيفة الرئيس التنفيذي) وآلية لجنة المراجعة على الاداء المالي في الفنادق العراقية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاع الفندقي في العراق من قبل الجهات المعنية، لما له أهمية في خلق العديد من الوظائف وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة، مما يساعد في تخفيض نسبة البطالة وادخال العملات الاجنبية الى البلاد.

(15) دراسة (الديب، 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء اختبار تجريبي لتأثير آليات حوكمة معدل الفائدة المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة على البيانات التطلعية للشركات المدرجة في البورصة المصرية. التصميم / المنهجية / المنهج - استخدمت هذه الدراسة حجم المجلس ، واستقلال المجلس ، وثنائي المدير التنفيذي للمجلس، والتنوع بين الجنسين كتدابير لآلية حوكمة الشركات فيما يتعلق بسمات مجلس الإدارة. تم التحقيق في الإفصاحات التطلعية باستخدام قائمة مرجعية تضمنت 24 عنصراً موزعة على 4 فئات من الإفصاح (1- البيئة المحيطة بالشركة ، 2- الأهداف، والاستراتيجيات وسياسات العمل، 3- التنظيم والإدارة والهيكل المؤسسي، والقضايا المالية) من خلال تحليل محتوى حيث تم حساب النتيجة عن طريق إضافة مجموع العناصر التي تم الكشف عنها في التقرير السنوي للشركة، ثم قسمها على إجمالي عدد العناصر. تم استخدام متغيري تحكم: حجم الشركة الذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول ونوع المراجع والذي يعد متغيراً وهمياً بقيمة 0 بالنسبة لشركات المراجعة غير الكبرى 4 وواحد للمتاجر الكبيرة 4. شملت العينة أكثر 30 شركة نشاطاً (EGX30) في سوق البورصة المصرية التي تغطي الفترة من 2010 إلى 2017. تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار.

وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط إيجابية مهمة بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح التطلعي ، وجود علاقة سلبية هامة بين تنوع الجنسين في مجلس الإدارة والكشف عن المعلومات الاستشرافية. أشارت نتائج تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركة إلى أن الإدارة تقوم بالإفصاح عن المزيد من الإفصاحات التطلعية النوعية عن الإفصاحات التطلعية الكمية. بالإضافة إلى ذلك ، أظهرت النتائج أن نوع المراجع وحجم شركة اللوحة لها تأثير إيجابي على الكشف عن المعلومات الاستشرافية. في المقابل ، لم تظهر النتائج ارتباطاً كبيراً بين استقلال مجلس الإدارة وحجم اللوحة مع الكشف عن المعلومات الاستشرافية.

(16) دراسة (الحوشي، 2022):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. كما يهدف البحث أيضاً إلى اختبار تأثير درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة السابقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة ثلاث سنوات 2016-2018.



وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في الشركات المصرية بصفة عامة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وكل من استقلال مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجاناب بالمجلس. بينما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين أي من خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإضافي وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين فعالية مجلس الإدارة والمقاسة بالمقياس المجمع لخصائص المجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. بينما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين المقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ومن ناحية أخرى، أشارت نتائج التحليل الإضافي إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. كما أظهرت النتائج أن الأثر السلبي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية يكون أكبر في حالة ارتفاع درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

(17) دراسة (محمد وآخرون، 2023):

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين الخبرة والاستقلالية في مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر بدلالة خصائص الشركات محل الدراسة والتي تتمثل في (نوع النشاط، حجم الشركة، حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، تركيز الملكية)، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية لعدد (71) شركة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية وذلك خلال الفترة من 2018: 2020، بإجمالي عدد مشاهدات (213) مشاهدة.

وخلصت الدراسة إلى وجود انخفاض في مستوى الإفصاح عن المخاطر بشكل عام وخاصة المخاطر الغير مالية، كما أظهرت النتائج أنه ورغم ضعف العلاقة بين خبرة واستقلالية مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر، إلا أن هذه العلاقة اختلفت باختلاف خصائص الشركات محل الدراسة، فوجد أن هناك فرق كبير في مستوى الإفصاح عن المخاطر بين القطاعات المختلفة واهيانا بين الشركات التي تنتمي لنفس القطاع، كما أن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر واستقلالية مجلس الإدارة زادت في الشركات متوسطة الحجم فقد جاءت العلاقة معنوية، كما لوحظ أن الشركات التي يتم مراجعتها

بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى تميل للإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر كلما زاد معدل الخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة، ونفس النتيجة أيضا في الشركات ذات معدل تركيز الملكية المتوسط حيث زاد مستوى الإفصاح عن المخاطر بزيادة خبرة أعضاء مجلس الإدارة مقارنة بالشركات الأخرى.

(18) دراسة (Darmayanti, 2023):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتلخيص الدراسات التجريبية من العديد من المقالات الصحفية التي تم الحصول عليها لتكون العينة في هذه الدراسة من 10 مقالات صحفية من عام 2022 إلى عام 2015. الأساليب المستخدمة هي دراسة الأدب وملخصات الدراسة التجريبية. وتخلص هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات غالبا ما تستخدم في البحوث المتعلقة بالإفصاح الطوعي، وتحديدًا حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة. وهذا يثبت أن حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة يمكن أن يزيد من مدى الإفصاح الطوعي. عند النظر إليها من منظور التعيين، فإن حجم مجلس الإدارة مكلف بإدارة الشركة ككل، لذلك ليس من المستغرب أن يلعب دوراً مهماً في مدى الإفصاح الطوعي. وفي الوقت نفسه، تتولى لجنة المراجعة مهمة مراجعة البيانات المالية الصادرة عن الشركة للجمهور، ومن المثير للاهتمام أن لجنة المراجعة يتم انتخابها أو إقالتها مباشرة من قبل مجلس المفوضين، لذلك ليس من المستغرب أن تلعب دوراً مهماً في هذا الحد من الإفصاح الطوعي.

التعليق على الدراسات السابقة:

أظهرت نتائج هذه الدراسات ما يلي:

1. أن حوكمة الشركات غالباً ما تُستخدم في البحوث المتعلقة بالإفصاح الاختياري، وتحديدًا حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة. وهذا يثبت أن حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة يمكن أن يزيدا من مدى الإفصاح الاختياري.
2. حجم مجلس الإدارة يعد مؤشراً إيجابياً وهاماً لممارسات الإفصاح الاختياري.
3. وجود علاقة معنوية موجبة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وجودة إفصاح الشركات عبر الانترنت.
4. أن الشركات الكبرى لديها ميل للإفصاح الطوعي من خلال سوق الأوراق المالية؟ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تناولت الدراسة الحالية توضيح أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري.



2. وجود الندرة النسبية في حدود علم الباحث للدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة المصرية، وخاصة بعد صدور قواعد حوكمة الشركات 2016م وكذا تعديل معايير المحاسبة المصرية 2020م. مما يدفع الباحثين لإجراء هذه الدراسة لأهميتها وحاجة البيئة المصرية وسوق تداول الأوراق المالية لمثل هذا النوع من الدراسات.

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

- (1) تحديد أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (2) تحديد أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (3) تحديد أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (4) تحديد أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (5) تحديد أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (6) تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (7) تحديد أثر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (8) تحديد أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى اهتمامه بآليات حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح الاختياري خاصة بعد صدور قواعد حوكمة الشركات 2016م وكذا تعديل معايير المحاسبة

المصرية 2020م. مما يدفع الباحث لإجراء هذه الدراسة لأهميتها وحاجة البيئة المصرية وسوق تداول الأوراق المالية لمثل هذا النوع من الدراسات.

آليات حوكمة الشركات:

وتنقسم آليات حوكمة الشركات إلى (Di Vito, J., & Trottier, K., 2022):

(1) آليات الحوكمة الخارجية:

آليات الحوكمة الخارجية هي إجراءات يفرضها من هم خارج المنظمة، وبالتالي فهي خارجة عن سيطرة الشركة. فهي توفر دورًا تأديبيًا لجميع الشركات، مما يثبط السلوك الانتهازي للإدارة ومواءمة مصالحها مع مصالح أصحاب المصالح يمكن لهذه الآليات أن تقلل من الحاجة إلى الآليات الداخلية بالإضافة إلى توفير تدابير السلامة عند فشل الآليات الداخلية. تعمل الآليات الخارجية على حماية المساهمين (وغيرهم من أصحاب المصالح) من خلال النظام القانوني، وسوق مراقبة الشركات، وسوق العمل الإداري، والمراقبة من قبل المستثمرين المؤسسيين، والتدابير التأديبية الناشئة عن الديون المالية. على الرغم من أن الأبحاث الثاقبة تتبع من الأدبيات المتعلقة بالآليات الخارجية، إلا أن تركيز هذه الورقة ينصب على الآليات الداخلية.

(2) آليات الحوكمة الداخلية:

يتم إنشاء آليات الحوكمة الداخلية من قبل المساهمين في الشركة وأصحاب المصالح الآخرين لمراقبة أنشطة الإدارة ومواءمة مصالحهم. ومن بين هذه الآليات، فإن أبرزها مجلس الإدارة ويتمثل دور مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة الشركة والتأكد من أن المديرين يتخذون القرارات المثلى التي تصب في مصلحة المساهمين. وبالتالي فإن فعالية مجلس الإدارة هي مفتاح نجاح الشركة.

وبالتالي، كانت هناك أبحاث مكثفة حول فعالية مجالس الإدارة وخصائص تكوينها - أي حجم مجلس الإدارة، واستقلالية الأعضاء، والخبرة، والتنوع، وازدواجية الرئيس التنفيذي والرئيس، ومستوى التزامهم، وقد حددت الدراسات المبكرة أيضًا آليات حوكمة داخلية أخرى مثل تعويضات الرئيس التنفيذي، ومساهمات المديرين التنفيذيين، وتمويل الديون هذه المراجعة الأدبية مستوحاة من هذه الدراسات، مع التركيز على تطور آليات الإدارة الداخلية التالية: حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي ورئيسه، والتزام مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وتعويضات الرئيس التنفيذي.



ومن أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

(أ) مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة بمثابة القلب النابض لكل شركة مساهمة؛ عادةً ما يتم تحديد جميع أنشطة الشركة من قبل مجلس الإدارة، وهو عبارة عن مجموعة من كبار المساهمين ذوي النفوذ وذوي السمعة الطيبة في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون مجلس الإدارة مستقلاً بفضل مشاركة عضو مستقل لا يملك ملكية في الشركة ولكن لديه خبرة في المشاركة في الإدارة أو النقد والمساهمة بأفكار قيمة لأهداف تطوير الأعمال, **Nguyen & Huynh, (2023).**

وقد قامت الدراسات الدولية بدراسة مجلس الإدارة وخصائصه، وأوضحوا أن مجلس الإدارة هو العمود الفقري لحوكمة الشركات، حيث يساعد مجلس الإدارة الفعال على تعزيز حوكمة الشركات من أجل التطوير وتتبع معظم حالات فشل الشركات والفضائح المالية من المشاكل الناجمة عن ضعف أداء مجالس الإدارة. ويهدف إصلاح حوكمة الشركات إلى تحسين فعالية مجلس الإدارة. وتم إجراء معظم الأبحاث حول حوكمة الشركات في البلدان المتقدمة، في حين لم يكن هناك سوى عدد قليل من الدراسات المتعمقة حول خصائص مجالس الإدارة والأداء المالي في البلدان النامية في الآونة الأخيرة, **(Assenga, et al, 2018)**.

وبالبحث من خلال البيانات لعينة من 400 شركة مدرجة في دول جنوب شرق آسيا من عام 2009 إلى عام 2015م، أظهر الأثر السلبي لمجلس الإدارة على أداء الشركات كما أن ازدواجية مجلس الإدارة تعيق كفاءة المؤسسة بسبب مسألة الإدارة الاستبدادية والسيطرة على القرارات. **(Tan, Kamarudin, Noordin, & Rahim, 2019).**

وهناك عدد من الدراسات الأخرى التي وجدت علاقة إيجابية بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وأداء الأعمال؛ عندما يكون حجم مجلس الإدارة من 6 إلى 9 أعضاء، توجد علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الأعمال. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد المتخصصين الماليين في مجلس الإدارة أمران حاسمان لأداء الأعمال, **(Darmayanti, 2023).**

وهناك أيضاً بعض الدراسات التي لا تجد أي علاقة بين تأثيرات خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي، مثل دراسة **(Assenga, et al., 2018)** الذي رأى أن مجلس الإدارة المستقل وحجم مجلس الإدارة والمديرين الأجانب ليس لهم علاقة بالأداء المالي للشركة. ويمكن القول إن الافتقار إلى الاستقلال والكفاءة المهنية المناسبة يمكن أن يكون أحد أسباب هذه العلاقة الضئيلة كما أكد أنه لم يكن هناك تحسن كبير في أداء الأعمال عند الفصل بين مناصبي

المدير العام ورئيس مجلس الإدارة. تظهر الأبحاث أن حجم مجلس الإدارة واستقلاليتيه بحاجة إلى الترشيح. وباستخدام التحليل المقارن النوعي لعينة من بيانات 295 شركة في جنوب أوروبا خلال الفترة 2001-2010م، زعم أن الأداء المالي للشركة يرتبط بتكوين كامل لميزات مجلس الإدارة مثل حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة (Assenga, Aly, & Hussainey, 2018) ومن أهم خصائص مجلس الإدارة:

■ حجم مجلس الإدارة:

يعد حجم مجلس الإدارة، الذي يتم قياسه عادةً بعدد أعضاء مجلس الإدارة، آلية حوكمة مهمة نظراً لأن حجم مجلس الإدارة يمكن أن يؤثر على كيفية اتخاذ القرارات. لقد قامت العديد من الدراسات البحثية بدراسة تأثير حجم مجلس الإدارة على أداء الشركة وفعالية أن وجود عدد كبير جداً من المديرين في مجلس الإدارة قد يكون غير فعال إذا أدى ذلك إلى تحالفات وصراعات جماعية، مما يمكن المدير التنفيذي من السيطرة على مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، فإن وجود عدد كبير من المديرين يمكن أن يجعل التواصل صعباً ويبطئ عملية صنع القرار (Di Vito & Trottier, 2022).

وهناك وجهات نظر أخرى بأن الشركات التي لديها مجالس إدارة أكبر يكون أدائها أفضل لأن وجود عدد أكبر من المديرين يجلب المزيد من المعرفة والخبرة إلى مجلس الإدارة، مما يعزز فعاليته. ووجد أن مجالس الإدارة الأكبر حجماً لديها تكلفة ديون أقل بكثير وأن الشركات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً تحتاج إلى مجالس إدارة أكبر، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة (Assenga, Aly, & Hussainey, 2018).

ومع ذلك، فإن عدداً من الدراسات التي تبحث تأثير حجم مجلس الإدارة على أداء الشركة لم تجد أي تأثير مهم. وتشير النتائج المتضاربة في هذه الأدبيات إلى أن الحجم الأمثل لمجلس الإدارة قد يختلف وفقاً لخصائص أخرى خاصة بالشركة، مثل هيكل الملكية وتعقيد الشركة. وأن إجراء المزيد من الأبحاث حول خصائص الشركة على مستوى أكثر تفصيلاً وخصوصية يجب أن يسلط الضوء بشكل أكثر تحديداً على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء. (Nguyen & Huynh, 2023).

ويرى الباحث أن حجم مجلس الإدارة يعتبر عاملاً مهماً في فاعلية مجلس الإدارة وعلى قدرته الرقابية، فهناك بعض الأدبيات النظرية أكدت على فاعلية مجالس الإدارة صغيرة الحجم، التي تسمح برقابة فعالة على المسيرين وسهولة اتخاذ القرارات، على عكس مجالس الإدارة كبيرة الحجم التي تتصف بصعوبة الاتصال وتدني سرعة إنجاز المهام



وانخفاض فعالية القرارات المتخذة من طرفه، فكثر عدد الأعضاء تقلل من مشاركة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

■ استقلالية مجلس الإدارة:

بما أن مجالس الإدارة تلعب دوراً حاسماً في مراقبة المديرين، فإن وجود مديرين "مستقلين" (خارجيين) أمر مهم للتأكد من أن مصالح المدير تتماشى مع مصالح المساهمين، ونظراً لأن مجلس الإدارة يشرف على أنشطة الشركة ورسالتها، فإنه يستفيد كثيراً من وجود مديرين "داخليين" على دراية بالعمليات والقضايا المحددة للشركة (Tan, Kamarudin, Noordin, & Rahim, 2019).

وفي أعقاب مشاكل الشركات الكبرى واعتماد قانون ساربينز أوكسلي في عام 2002م، أصبحت القواعد التنظيمية لحوكمة الشركات أكثر صرامة، وأصبح استقلال مجلس الإدارة نموذجاً للحكم الرشيد. وفي الولايات المتحدة، أصبح من المطلوب الآن أن تتألف مجالس الإدارة من أغلبية من المديرين المستقلين. وعلى الرغم من أن الاستقلال قد أصبح الآن منصوصاً عليه، فإن الأدبيات التي تدرس العلاقة بين الاستقلال والأداء الراسخ قد أسفرت عن نتائج مختلطة. (Cahaya & Yoga, 2020).

وقد وثقت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة وأداء الشركة. وأن تعيين مديرين خارجيين يؤثر بشكل إيجابي على سعر السهم. وأن استقلال مجلس الإدارة يقلل من سوء سلوك الشركات مثل إدارة الأرباح، والتعديلات المالية، والاحتيايل، وأنه وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة وأداء الشركات الصينية. ومع ذلك، لم تجد بعض الدراسات أي علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء. وأن الشركات التي تعاني من انخفاض الربحية تستجيب من خلال زيادة استقلالية مجالس إدارتها، ولكن لا يوجد دليل على نجاح هذه الاستراتيجية (Tan, Kamarudin, Noordin, & Rahim, 2019).

نظراً لأن المزيد من البلدان تعمل على موازنة ممارسات الحوكمة الخاصة بها مع نموذج ما بعد SOX، فإن وجهات النظر غير المتوافقة بين الممارسة والأبحاث يجب أن تثير المخاوف: ترى الجهات التنظيمية أن استقلال مجلس الإدارة يمثل ممارسة حوكمة مهمة، لكن النتائج التجريبية تظل غامضة فيما يتعلق بتأثيرها على خلق القيمة. وربما يكون هذا مجالاً آخر قد يستفيد من تحليل أكثر تفصيلاً على سبيل المثال، في التعريف والمعايير المتعلقة بـ"الاستقلال"، فإن المقياس الأكثر شيوعاً لاستقلال المدير هو ببساطة متغير ثنائي يتم قياسه وفقاً لمعايير استقلال عامة جداً لا يأخذ هذا في الاعتبار الصداقات أو العلاقات التي قد تكون بين عضو مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين، والتي قد تؤدي إلى

إرباك النتائج. قد تكون التطورات الأخيرة في التكنولوجيا مفيدة هنا. يحتوي مجال اللغويات الحاسوبية على تقنيات يمكنها استخراج أسماء أعضاء مجلس الإدارة من مختلف المستندات العامة لإنشاء تحليل شبكي لكل مدير وتوفير مقياس أكثر قوة لاستقلاليتهم فيما يتعلق ببقية أعضاء مجلس الإدارة (Di Vito & Trottier, 2022).

■ اجتماعات مجلس الإدارة:

أحد المقاييس الأساسية لفاعلية مجلس الإدارة تتمثل في عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة لمناقشة مختلف القضايا التي تخص الشركة، فلاجتماع الدوري لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من فعالية الرقابة ويحسن من نوعية التقارير المالية، ومن جهة أخرى، أحد أهم العوائق التي تواجه مجلس الإدارة وتحول دون تحقيق فعاليته عدم توفر الوقت الكافي للاطلاع على مسؤوليات الشركة وتنفيذها، لذا مجالس الإدارة التي تقوم بعقد اجتماعات بشكل متكرر من المحتمل أن تكون أكثر قدرة على الاضطلاع بواجبات مقارنة بمجالس الإدارة التي لم تقوم بعقد ذلك، وأظهرت الدراسات أن تكرار اجتماعات مجلس الإدارة (مقاساً بعدد الاجتماعات) يؤثر على أداء الشركة فبفحص عينة مكونة من 307 شركة ووجد أن عدداً كبيراً من الاجتماعات السنوية يمكن أن يكون مفيداً للشركة إذا كانت الفوائد المكتسبة تتجاوز التكاليف المتكبدة (Cahaya & Yoga, 2020).

(ب) لجنة المراجعة:

يمكن أن يكون هيكل مجلس الإدارة، مثل وجود وتكوين لجان مجلس الإدارة، مثيراً للاهتمام من منظور الحوكمة. وقد حظيت لجان المراجعة على وجه الخصوص باهتمام كبير بالبحوث المحاسبية حيث توفر لجنة المراجعة الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وتحسين التواصل بين المديرين والمراجعين الخارجيين والإدارة. وقد استكشفت الأدبيات السابقة فعالية لجان المراجعة كآلية للحوكمة. وقد تم التركيز على وجود لجنة المراجعة بالإضافة إلى الخبرة المالية واستقلالية أعضائها، وأن لجان المراجعة "الجيدة" ترتبط بإدارة أقل للأرباح وعدد أقل من حالات الإبلاغ والتعديلات الاحتياطية. وأن "الحوكمة القوية والمراجعة القوية يبدوان مكملين وليس بديلين. (Carcello, et al., 2011)

ومن خصائص لجنة المراجعة:

■ مسؤوليات لجنة المراجعة:

يمكن تلخيص مسؤوليات لجنة المراجعة فيما يلي (Hassan et al, 2017):

أ. مسؤوليات اللجنة اتجاه إعداد التقارير المالية:



وتشتمل على: ●مراجعة المبادئ المحاسبية التي تم استخدامها في إعداد التقارير المالية؛ ●مدى مناسبة تلك المبادئ لطبيعة عمليات الشركة؛ ●مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة.

ب. مسؤوليات لجنة المراجعة اتجاه وظيفة المراجعة الخارجي:

وتشتمل على: تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه؛ ●مراجعة خطة المراجعة التي يقوم المراجع الخارجي بإعدادها؛ ●حل النزاعات التي قد تنشأ بين إدارة الشركة والمراجعة الخارجي بشأن إعداد القوائم المالية، ●التأكد من استقلالية المراجع الخارجي.

ج. مسؤوليات لجنة المراجعة اتجاه المراجعة الداخلي:

وتشتمل على: ●قيام اللجنة بتعيين رئيس المراجعة الداخلي؛ ●مراجعة خطط المراجعة الداخلي؛ ●التأكد من توفير الموارد اللازمة لقسم المراجعة الداخلية.

■ حجم لجنة المراجعة:

إن لجنة المراجعة المتكونة من أقل من ثلاثة أعضاء من المرجح أن تكون غير فعالة، وأوصت لجنة (Ribbon Blue 1999) في توصياتها العشر المقدمة بشأن لجنة المراجعة على ضرورة تشكل لجنة المراجعة من ثلاث، وكبر حجم اللجنة يمكن أن يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ويختلف حجم أعضاء لجنه المراجعة من شركه إلى شركة أخرى ومن دولة إلى أخرى وذلك يرتبط بحجم مجلس الإدارة ، وحجم الشركة وطبيعة نشاطها وبغض النظر علي حجم الشركة ونشاطها يجب اختيار أعضاء لجنه مراجعه كافيًا لتحقيق المهام المطلوبة (salehi & tahervafaei, 2018) وقد أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات 2016 الي أن لجنة المراجعة تشكل من عدد لا يقل علي ثلاثة أعضاء من أعضاء الإدارة الغير التنفيذية.

■ استقلالية لجنة المراجعة:

تعد الاستقلالية للمراجع من أهم الشروط التي يجب توافرها في أعضاء لجنه المراجعة أي أنها أهم ركيزة لنجاح دور لجنه المراجعة في أداء مهامها. وتعد المراجعة هي الخط الدفاع الأول لمنع وقوع أي أخطاء أو تخالف وقد أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات 2016م إلى أن يقوم مجلس اداره الشركة بتشكيل لجنه المراجعة بحيث تتمتع بالاستقلالية والدقة والوضوح في أداء عملها وتشكل من مجموعه من مجلس الإدارة الغير تنفيذيين. وأيضاً يتحدد الاستقلال من خلال هيكل تكوينها حيث يجب أن يتم تشكيله من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين ليضمن النزاهة وذلك يجب أن يكون عليه أغلبية أعضائهم أن لم

يكن جميعهم من المستقلين لضمان عملهم وجوده ودقه ما يقومون به وانتاجهم (مركز المديرين المصري 2016; Adeyemi & Fagbemi, 2010; Hassan et al, 2017) وكلما زادت نسبة الأعضاء المستقلين والخارجين للجنة المراجعة كلما زادت درجة فاعليتها إذا يوجد علاقة طردية بين درجة فاعلية اللجنة وزيادة أعضاء اللجنة المستقلين غير تابعين الإدارة التنفيذية وذلك يرجع لأن هؤلاء لا تربطهم أي علاقة مع الشركة حيث انهم لا يأخذون أجرا أو راتبا (ولكن الأعضاء التنفيذيين يمتلكون أسهم في الشركة تدفعهم الي السعي وراء مصالحهم وأهوائهم الشخصية). ويقاس استقلال لجنة المراجعة بنسبة عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة الي اجمالي عدد أعضائها او قد يعبر عنها بمتغير وهمي يأخذ القيم 1 في حالة تشكيلها من 100% من الأعضاء المستقلين.

ويؤكد قانون oxley-sarbanes لعام 2002م على أهمية استقلالية لجنة المراجعة للمراقبة الفعالة للتقارير المالية، ويتطلب أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة مستقلين. وأن استقلالية لجنة المراجعة تؤثر على فعالية اللجنة في مراقبة التقارير المالية، ويعتقد بشكل عام أن اللجنة المستقلة توفر مراقبة فعالة للتقديرات المالية التي تمارسها الإدارة وتضمن مصداقية البيانات المالية وأن لجنة المراجعة تعمل كعامل تعزيز لاستقلالية المراجع الداخلي والخارجي ومن المتوقع أن يكون لاستقلال لجنة فعالية في الإشراف على التقارير المالية كإحدى سمات نظام حوكمة الشركات الفعال، فكلما زادت استقلالية لجنة المراجعة زادت القدرة على توفير قدر أكبر من الموضوعية في مراقبة الشركة، لأن المديرين المستقلين ليست لديهم أي مصالح شخصية أو اقتصادية مع الشركة والتي قد تتداخل مع مصلحة الإدارة، وبالتالي هم قادرون على طرح أسئلة دون خوف أو محاباة لطرف معين للمراجعة.

■ خبرة لجنة المراجعة:

نظرا لاعتبار عدد أعضاء لجنة المراجعة من أهم المحددات والعوامل الهامة لتحديد مدي فاعليتها، حيث من الأرجح أن تتكون لجنة المراجعة من عدد محدد ومناسب من الأعضاء حتي تستطيع القيام بدورها بفاعليه في الرقابة والاشراف علي أداء الشركة (Habbash & Alaga, 2015) فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت قدرتهم علي الاشراف علي أداء الإدارات التنفيذية وتقييم أدائها وزادت قوتهم في مواجهة المصائب والصعوبات وبالتالي يصعب علي الإدارة ممارسه الضغوط عليهم (Chen & Zhou, 2007; felo et al, 2003)



وأيضاً هذه العلاقة الطردية توضح ان زياده عدد أعضاء لجنه المراجعة تضمن احتوائها علي عدد كافي من الأعضاء ذوي الخبرات المالية والمحاسبية وهذا يدعم قدراتهم علي اكتشاف الأخطاء بمرونة وسهولة واريحية وأيضاً تقييم نواحي الضعف والخلل في مظم الرقابة الداخلية ، ويرجع هذا بعد التأكيد من استقلاليه المراجع فانه يتبع ذلك هو توافر خبرة مالية ومحاسبية للمراجع بصفة خاصة والخبرة بنشاط الشركة بصفه عامه حتي يتم اختيار لجنه مراجعه علي قدر كبير من الخبرة التي تجعلها قادره علي تنفيذ الرقابة بدقه وشفافية وكفاءه عالية .

(Al- Amatari et al , 2012, jizi & Nehme, 2018; Baullay, 2018)

وقد أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ الي ضرورة توافر بلجنه المراجعة الخبرة المالية او ادي احد أعضائها وذلك لمساعدته المراجع علي فهم وسهولة قراءه القوائم المالية والقدرة علي تقييمها وأيضاً الي تقييم المعايير المحاسبية والسياسات ومدي ملائمتها مع جوده التقارير . ولا يوجد حجم محدد متفق عليه لعدد أعضاء لجنه المراجعة حيث يتحدد الحجم في ضوء حجم كل شركة وحجم مجلس ادارتها وطبيعة عملها وأيضاً طبيعة الاعمال المختصة بيها اللجنة وأيضاً من الضروري يتضمن هذا الحجم علي احتوائها علي الخبرات المطلوبة لإجاز مهامها .

ومع ذلك فقد اتفقت معظم الدراسات والتوصيات الواردة بقواعد حوكمة الشركات في مختلف دول العالم وتوصيات المنظمات الدولية المختلفة علي تحديد حد ادني لعدد أعضاء لجنه المراجعة وهو الا يقل علي ثلاثة أعضاء من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين (مركز المديرين المصري ٢٠١٦ ، Hassan et al,2017;Al-Matari et al,2012)

_ وطبقاً لذلك فإنه لا يوجد حد معين للجنه المراجعة وحجمها فان ذلك متروك لكل مؤسسة ولكن يجب ان يتراوح بين ثلاثة فاكتر أي ان لا يقل علي ثلاثة أعضاء لضمان فعاليتهم في القيام بالأنشطة المتعددة .

■ دورية اجتماعات لجنة المراجعة :

من الأمور التي تؤثر علي فعالية لجنه المراجعة هي عدد المرات التي تتجمع فيها اللجنة أي عدد الاجتماعات التي تقوم بها اللجنة خلال العام . لأن عدد الاجتماعات يعد مقياساً هاماً لقياس قدره اللجنة علي القيام بالمهام المطلوبة منها وممارسه هذا الدور بإيجابية.

(Koutoupis & Bekiaris,2019)

وقد أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ م إلى أنه يجب أن تلتقي اللجنة دورياً وفق نظام اجتماعات محدد، لا يقل عن مره كل ثلاث اشهر . ونظراً لان عدد اجتماعات اللجنة يعتبر من المحددات العامة لفاعليتها ومؤشر هام لقياس مهامها حيث يجب أن تتجمع لجنة المراجعة بشكل منتظم ودورياً خلال العام بما يمكنها من تحدد نواحي

القصور والخلل (Khlif & samaha,2016; Masli, 2018 ; Buballay, 2018) ويمكن ان تجتمع لجنة المراجعة مره واحده علي الأقل كل ثلاثة شهور أي بشكل ربع سنوي أي أربع مرات خلال العام (مركز المديرين المصري 2016; Hassan et al, 2017).

الجانب التطبيقي للبحث:

يعتبر البحث التطبيقي قسم من أقسام البحث العلمي، ويقوم على دراسة ظاهرة أو مشكلة ما واستنباط النتائج المنبثقة عن تلك الظاهرة أو المشكلة.

وعليه يتناول الباحث في هذا البحث ما يلي:

1/1 إطار البحث التطبيقي.

2/1 قياس متغيرات البحث في البيئة المصرية.

3/1 نتائج اختبار فروض البحث والتحقق منها.

1/1 إطار البحث التطبيقي

ويتناول هذا الإطار العناصر التالية:

1/1/1 فروض البحث:

يمكن صياغة فروض البحث كالتالي:

الفرض الرئيس الأول H1 :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول H11:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الفرعي الثاني H12:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الفرعي الثالث H13:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الفرعي الرابع H13:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.



الفرض الرئيس الثاني H2:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول H21:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الفرعي الثاني H22:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

2/1/1 عينة البحث:

تتكون عينة البحث من مجموعة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية وعددها (128) شركة، بشرط توافر البيانات المطلوبة للبحث على مدار عامين وهما 2021 و 2022م

وبناءً عليه يبلغ عدد المشاهدات (128 شركة × 2 سنة) = 256 مشاهدة.

3/1/1 كفاءة قياس متغيرات البحث:

يمكن تحديد كفاءة قياس متغيرات البحث كالتالي:

1/3/1/1 قياس المتغيرات المستقلة:

أ- خصائص مجلس الإدارة:

م	أسماء المتغيرات	المصطلحات باللغة الانجليزية	الاختصار	كيفية القياس
1	حجم مجلس الإدارة	Board of Directors Size	BSIZE	عدد أعضاء مجلس الإدارة المعلن في التقرير المالي
2	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	Board Independence	BIND	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة المعلن في التقرير المالي
3	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	Board Meetings	BMEETING	عدد اجتماعات مجلس الإدارة المعلن في التقرير المالي
4	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	Board Ownership	BOWN	نسب ملكية أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة

ب- خصائص لجنة المراجعة:

م	أسماء المتغيرات	المصطلحات باللغة الانجليزية	الاختصار	كيفية القياس
1	استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	Independence of the Audit Committee	ACIND	عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة المعن في التقرير المالي
2	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	Number of Committee Meetings	ACMEET	عدد اجتماعات لجنة المراجعة المعن في التقرير المالي

2/3/1/1 قياس المتغير التابع:

م	أسماء المتغيرات	المصطلحات باللغة الانجليزية	الاختصار	كيفية القياس
1	الافصاح الاختياري	Voluntary Disclosure	VD	بنود الإفصاح الاختياري (6) بنود مستخدمة في البحث وهي: 1- الإفصاح عن المخاطر 2- خطط وبرامج التوسع للشركة 3- الإفصاح على شكل رسوم بيانية في القوائم المالية 4- البيانات التاريخية لخمس سنوات سابقة 5- معلومات عن التوظيف. 6- عرض التقارير بعدة لغات

3/3/1/1 قياس المتغيرات الضابطة:

م	أسماء المتغيرات	المصطلحات باللغة الانجليزية	الاختصار	كيفية القياس
1	حجم الشركة	Company Size	CSIZE	اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركات
2	عمر الشركة	Company Age	CAGE	تم استخراجها من موقع التداول المتخصص لسوق المال وبالدخول على ملف الشركة



4/1/1 تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لإجراء معالجة البيانات:

تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها، وعمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها، وبهدف الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف البحث، والتحقق من صحة فروض، وقد تم فحص البيانات بعد تفرغها وتبويبها، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Packages for Social Science (SPSS V.25) لإجراء التحليل الإحصائي.

وقد اعتمد الباحث في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية :

1/4/1/1 الإحصاءات الوصفية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- مقاييس النزعة المركزية : الوسط الحسابي وأقل قيمة وأكبر قيمة والمنوال ومتغيرات البحث.
- مقاييس التشتت: الانحراف المعياري.

2/4/1/1 الإحصاءات التحليلية:

- معامل ارتباط بيرسون Pearson 's Correlation Coefficient : يستخدم هذا المعامل لدراسة العلاقة الارتباطية (اتجاه وقوة) بين المتغيرات المستقلة والتابعة في البحث.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis : لبناء نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع لتحديد القوة التفسيرية للمتغير المستقل في تباين المتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Simple Linear Regression Analysis : لبناء نموذج الانحدار الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لتحديد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تباين المتغير التابع.

أما بالنسبة لما يحدد مدى قبول فرض العدم أو رفضه في فروض البحث ، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية السابقة، هو مستوى المعنوية (الدلالة الاحصائية) α : وهو يمثل مستوى عدم الثقة في التقدير الذي نحصل عليه، أو يمثل احتمالية أن نكون مخطئين عند رفضنا لفرض العدم وقبولنا للفرض البديل، وتستخدم الدراسات التجارية مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

2/1 قياس متغيرات البحث في بيئة الأعمال المصرية

تم قياس متغيرات البحث في بيئة الأعمال المصرية للشركات غير المالية المسجلة في البورصة كالتالي:

1/2/1 قياس المتغيرات المستقلة:

1- خصائص مجلس الإدارة:

جدول (1): حجم مجلس الإدارة							
أكبر عدد	أقل عدد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	نسبة المشاهدات	عدد المشاهدات	حجم مجلس الإدارة
11	4	1.52	8.13	9	0.78	2	4
				6	5.86	15	5
				7	5.86	15	6
				2	22.27	57	7
				3	17.58	45	8
				1	35.16	90	9
				8	5.08	13	10
				4	7.42	19	11
				--	100	256	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة (8) عضواً تقريباً، بانحراف معياري (2) عضواً تقريباً في الشركات غير المالية بالبورصة المصرية.
- يبلغ أقل عدد لأعضاء مجلس إدارة الشركات غير المالية المصرية (4) أعضاء، وأعلى عدد يبلغ (11) عضواً.
- يمكن ترتيب تكرار أعداد أعضاء مجلس الإدارة التي تعتمد عليها الشركات غير المالية بالمصرية (المنوال) من خلال عمود الترتيب في الجدول السابق، وأن أعلى عدد متكرر هو (9) أعضاء بواقع (35.16%) من عدد المشاهدات، وأقل عدد متكرر هو (4) أعضاء في (0.78%) من إجمالي المشاهدات.

2- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:

جدول (2): استقلالية أعضاء مجلس الإدارة							
أكبر عدد	أقل عدد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	%	عدد المشاهدات	عدد الأعضاء المستقلين
9	0	1.37	3.82	8	0.39	1	0
				7	2.34	6	1
				5	5.86	15	2



				1	42.1 9	108	3
				2	22.6 6	58	4
				3	14.8 4	38	5
				4	6.64	17	6
				6	4.30	11	7
				9	0.39	1	8
				10	0.39	1	9
				--	100	256	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (4) أعضاء تقريباً، بانحراف معياري (2) عضواً تقريباً في الشركات غير المالية بالمصرية.
- توجد شركة واحدة فقط لا يوجد بها أعضاء مستقلين في مجلس إدارتها أي بواقع (0.39) من عدد المشاهدات، وأكبر مجالس الإدارة تحتوي على (9) أعضاء مستقلين.
- يمكن ترتيب تكرار أعداد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركات غير المالية في المصرية (المنوال) من خلال عمود الترتيب في الجدول السابق، وأن أعلى عدد متكرر هو (9) أعضاء بواقع (35.16%) من عدد المشاهدات، وأقل عدد مستخدم هو (4) أعضاء في (0.78%) من إجمالي المشاهدات.

3- اجتماعات مجلس الادارة:

جدول(3): عدد اجتماعات مجلس الادارة							
عدد الاجتماعات	عدد المشاهدات	%	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل عدد	أكبر عدد
2	7	2.73	8	5.32	2.17	2	18
3	19	7.42	4				
4	80	31.25	1				
5	67	26.17	2				
6	33	12.89	3				
7	19	7.42	5				
8	13	5.08	6				
9	8	3.13	7				
10	1	0.39	11				

				12	0.39	1	11
				10	0.78	2	12
				9	1.95	5	13
				13	0.39	1	18
				--	100	256	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة (6) اجتماعات تقريباً، بانحراف معياري (2) اجتماعاً تقريباً في الشركات غير المالية بالمصرية.
- يبلغ أقل عدد لاجتماعات مجلس الإدارة في الشركات غير المالية المصرية (2) اجتماعاً، وأكبر عدد للاجتماعات يبلغ (18) اجتماعاً.
- يمكن ترتيب تكرار أعداد اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المصرية غير المالية (المنوال) من خلال عمود الترتيب في الجدول السابق، وأن أعلى عدد متكرر هو (4) اجتماعات بواقع (31.25%) من عدد المشاهدات، وأقل عدد متكرر هي (10&11&18) اجتماع بواقع (0.39) لكل عدد من الأعداد الثلاثة من إجمالي المشاهدات.

4- ملكية أعضاء مجلس الإدارة:

جدول(4): ملكية أعضاء مجلس الإدارة							
أقل عدد	أكثر عدد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	%	عدد المشاهدات	نسبة ملكية أعضاء الإدارة
0.00	0.72	0.15	0.09	1	84.77	217	من 0.20 فأقل
				2	6.25	16	من 0.30 فأقل
				3	3.13	8	من 0.41 فأقل
				4	3.13	8	من 0.54 فأقل
				5	1.95	5	من 0.69 فأقل
				6	0.78	2	من 0.72 فأقل
				--	100	256	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة (0.09) تقريباً من رأس مال الشركات غير المالية بالبورصة المصرية، بانحراف معياري (0.15) تقريباً.
- تبلغ أقل نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات غير المالية المصرية بعدم ملكية أي شئ في رأس المال، وأعلى نسبة ملكية تبلغ (0.72).



- يمكن تقسيم نسب ملكية أعضاء مجلس الإدارة أي مجموعة فئات وأعلىها تمثيلاً هي فئة من 0.20 فأقل بواقع (84.77%) من عدد المشاهدات وأقلها تمثيلاً من 0.72 فأقل بواقع (0.78%).

5- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:

جدول (5): استقلالية أعضاء لجنة المراجعة							
عدد الأعضاء المستقلين	عدد المشاهدات	%	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل عدد	أكبر عدد
0	5	1.95	5	1.64	0.90	0	7
1	131	51.17	1				
2	83	32.42	2				
3	27	10.55	3				
4	9	3.52	4				
7	1	0.39	6				
الإجمالي	256	100	--				

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط عدد الأعضاء المستقلين في لجان المراجعة (2) عضواً تقريباً، بانحراف معياري (1) عضواً تقريباً في الشركات غير المالية بالمصرية.
- يوجد (5) شركات فقط من الشركات غير المالية المصرية لا يوجد أعضاء مستقلين في لجان المراجعة المشكلة بها، وأكبر عدد مستقل في تلك اللجان بهذه الشركات يبلغ (7) أعضاء مستقلين.
- يمكن ترتيب تكرار أعداد الأعضاء المستقلين في لجان المراجعة في الشركات غير المالية في المصرية من خلال عمود الترتيب في الجدول السابق، وأن أعلى عدد متكرر هو (1) عضواً بواقع (51.17%) من عدد المشاهدات، وأقل عدد متكرر هو (7) أعضاء بواقع (0.39%) من إجمالي المشاهدات.

6- اجتماعات لجنة المراجعة:

جدول (6): اجتماعات لجنة المراجعة							
عدد الاجتماعات	عدد المشاهدات	%	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل عدد	أكبر عدد
0	1	0.39	12	5.69	2.36	0	22
2	2	0.78	10				
3	6	2.34	8				

				1	30.08	77	4
				2	26.95	69	5
				3	14.45	37	6
				4	10.55	27	7
				4	4.69	12	8
				5	3.91	10	9
				6	2.34	6	10
				8	1.17	3	11
				11	0.78	2	12
				9	1.56	4	أكثر من 12
				--	100	256	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط عدد اجتماعات لجنة المراجعة (6) اجتماعات تقريباً، بانحراف معياري (3) اجتماعات تقريباً في الشركات غير المالية بالمصرية.
- توجد شركة واحدة فقط لم تعقد اجتماعاً خلال عام واحد فقط، وأكثر الشركات عقدًا لاجتماعات يبلغه عددها (22) اجتماعاً في السنة.
- يمكن ترتيب تكرار أعداد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات غير المالية في المصرية من خلال عمود الترتيب في الجدول السابق، وأن أعلى عدد متكرر هو (4) اجتماعات بواقع (30.08%) من عدد المشاهدات، وأقل عدد متكرر هو (0) اجتماع بواقع (0.39%) من إجمالي الشركات.

2/2/1 قياس المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في الإفصاح الاختياري، ونتائج قياسه كما هو في الجدول التالي:

جدول (7) : الإفصاح الاختياري من (6) نقاط (المتغير التابع)							
عدد النقاط	عدد المشاهدات	%	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل عدد	أكبر عدد
2	28	10.94	4	3.43	0.86	2	6
3	122	47.66	1				
4	76	29.69	2				
5	28	10.94	3				
6	2	0.78	5				
الإجمالي	256	100	--				



يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط عدد العناصر المفصح عنها كإفصاح اختياري (4) عناصر تقريباً، بانحراف معياري (1) عنصراً تقريباً في الشركات غير المالية بالمصرية.
- يبلغ أقل عدد لعناصر الإفصاح الاختياري المفصح عنها في تقارير الشركات غير المالية المصرية (2) بواقع (10.94%)، وأكبرهم (6) عناصر فقط بواقع (0.78).
- يمكن ترتيب تكرار عدد عناصر الإفصاح الاختياري في الشركات غير المالية المصرية من خلال عمود الترتيب في الجدول السابق، وأن أعلى عدد متكرر هو (4) عناصر بواقع (47.66%) من عدد المشاهدات، وأقل عدد متكرر هو (6) عناصر بواقع (0.78%) من إجمالي الشركات.

3/2/1 قياس المتغيرات الضابطة:

أ- حجم الشركات:

جدول (8) : حجم الشركات							
أكبر عدد	أقل عدد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	%	عدد المشاهدات	حجم الشركات
26.90	17.19	1.61	21.57	4	14.84	38	من 20 فأقل
				2	22.27	57	من 21 فأقل
				1	31.64	81	من 22 أقل
				3	16.41	42	من 23 فأقل
				5	5.86	15	من 24 فأقل
				6	5.47	14	من 25 فأقل
				7	3.52	9	من 61 فأقل
				--	100	256	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط حجم الشركات غير المالية بالمصرية (21.57) تقريباً، بانحراف معياري (1.61) تقريباً.
- يبلغ أقل حجم للشركات غير المالية المصرية (17.19) وأعلىها حجماً وهو (26.90).

- يمكن تقسيم أحجام الشركات غير المالية المصرية إلى مجموعة فئات وأعلىها تمثيلاً هي فئة من 0.22 فأقل بواقع (31.64%) من عدد المشاهدات وأقلها تمثيلاً من 0.61 فأقل بواقع (3.52%) من إجمالي المشاهدات.

ب- عمر الشركات:

جدول (9) : عمر الشركات							
أعمار الشركات	عدد المشاهدات	%	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل عدد	أكبر عدد
من 10 فأقل	16	6.25	6	30.01	14.46	5	66
من 20 فأقل	60	23.44	2				
من 30 فأقل	68	26.56	1				
من 40 فأقل	53	20.70	3				
من 50 فأقل	33	12.89	4				
من 60 فأقل	18	7.03	7				
من 66 فأقل	8	3.13	3				
الإجمالي	256	100	--				

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ متوسط عمر غير المالية بالمصرية (30.01) تقريباً، بانحراف معياري تقريباً (14.46) في الشركات.
- يبلغ أقل عمر للشركات غير المالية المصرية (5) وأعلى عمر هو (66).
- يمكن تقسيم أعمار الشركات غير المالية المصرية إلى مجموعة فئات وأعلىها تمثيلاً هي فئة من 30 فأقل بواقع (26.56%) من عدد المشاهدات وأقلها تمثيلاً من 66 فأقل بواقع (3.13%) من إجمالي المشاهدات.



3/1 نتائج اختبار فروض البحث والتحقق منها

يمكن التحقق من نتائج فروض الدراسة من خلال مصفوفة الارتباط التالية:

جدول (10) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

		BSIZE	BIND	BMEETING	BOWN	ACIND	ACMEET	VD	CSIZE	CAGE
BSIZE	R	1	.442**	.205**	.173 *	.108	.289**	.195**	.370**	.115
	p-value		.000	.001	.006	.085	.000	.002	.000	.065
BIND	R		1	.115	.115	.272**	.128*	.069	.010	.037
	p-value			.067	.067	.000	.040	.271	.871	.560
BMEETING	R			1	.120	.048	.331**	.227**	.154*	.089
	p-value				.054	.446	.000	.000	.014	.157
BOWN	R				1	.041	.081	.017	.186**	.002
	p-value					.512	.196	.787	.003	.977
ACIND	R					1	.138*	.015	.062	.017
	p-value						.027	.814	.321	.788
ACMEETING	R						1	.041	.167**	.098
	p-value							.517	.007	.117
VD	R							1	.366**	.016
	p-value								.000	.804
CSIZE	R								1	.122
	p-value									.052
CAGE	R									1
	p-value									

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يوضح الجدول التالي ما يلي:

- وجود ارتباط إيجابي معنوي بين حجم مجلس الإدارة BSIZE والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.195$ ومستوى الدلالة أقل من 0.05 حيث يبلغ 0.002.
- وجود ارتباط إيجابي غير معنوي بين استقلالية مجلس الإدارة BIND والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.069$ ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث يبلغ 0.271.
- وجود ارتباط إيجابي معنوي بين اجتماعات مجلس الإدارة BMEETING والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.227$ ومستوى الدلالة أقل من 0.05 حيث يبلغ 0.00.

- وجود ارتباط إيجابي غير معنوي بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة BOWN والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.017$ ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث يبلغ 0.814.
- وجود ارتباط إيجابي غير معنوي بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ACIND والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.015$ ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث يبلغ 0.787.
- وجود ارتباط إيجابي معنوي بين اجتماعات لجنة المراجعة ACMEETING والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.014$ ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث يبلغ 0.517.
- وجود ارتباط إيجابي معنوي بين حجم الشركات CSIZE والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.366$ ومستوى الدلالة أقل من 0.05 حيث يبلغ 0.00.
- وجود ارتباط إيجابي غير معنوي بين أعمار الشركات CAGE والإفصاح الاختياري VD في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل الارتباط $r = 0.016$ ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث يبلغ 0.804.
- معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من 0.70، وهذا يشير إلى أنه لا يوجد ازدواج خطي بين هذه المتغيرات، لذلك يمكن استخدام الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة الإدخال.

وبناءً عليه يتم قبول الفروض البدئية للبحث ورفض الفروض العدمية كالتالي:

- ❖ توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- ❖ توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- ❖ توجد علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- ❖ توجد علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- ❖ توجد علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- ❖ توجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.



❖ توجد علاقة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

❖ توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

ومن خلال وجود الارتباط نكون نموذج الانحدار لتكوين المتغير التابع من المتغيرات المستقلة وفي وجود المتغيرات الضابطة كالتالي:

جدول (11) : نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات البحث							
الترتيب ⁶	P-value ⁵	T ⁴	B ³	R ²²	R ¹	المتغير التابع	النموذج
3	.075	1.786	.074	0.038	0.195	B SIZE	المتغير
4	.067	1.838	.07	0.005	0.069	BIND	التابع
2	.001	3.333	.081	0.052	0.227	BMEETING	VD
6	.262	1.124	.380	0.000	0.017	BOWN	
7	.892	.136	.00	0.000	0.015	ACIND	
5	.132	1.510	.03	0.002	0.041	ACMEETIN G	
1	.000	4.786	.167	0.134	0.366	CSIZE	
خروج المتغير من النموذج	.959	.052	.000	0.000	0.016	CAGE	
Constant = 0.729				0.190	0.436	جميع متغيرات	
F = 7.2 P-value = 0.00						النموذج	

1 (R) معامل ارتباط بيرسون: وهو مؤشر لطبيعة (اتجاه و قوة) العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في البحث ويمكن تقسيمه كالتالي: (0,4 < R < 0,7) العلاقة ضعيفة & (0,7 < R < 0,9) العلاقة متوسطة & (R > 0,9) العلاقة قوية).

2 (R²) معامل التحديد: ويساوي مربع معامل الارتباط ، ويستخدم لتحديد مقدار التباين والاختلاف في المتغير التابع والمفسر من قبل المتغير المستقل.

3 (B) معامل الانحدار: ويوضح مقدار قيمة التغير في المتغير التابع في حالة التغير بوحدة واحدة في المتغير المستقل محل البحث.

4 (T) اختبار "T": للتحقق من مدي معنوية معامل الانحدارB، وهو يساوي إحصائياً معامل الانحدار علي الخطأ المعياري.

5 (P-value): مستوي الدلالة المقابل لاختبار T للحكم علي معنويته(ومن ثم معنوية معامل الانحدار) عند مستوي دلالة $\alpha = 0.01$.

6 الترتيب يكون حسب قيمة معامل الارتباط.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

❖ أن حجم مجلس الإدارة **BSIZE** يفسر 3.8% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.038$ والباقي يرجع لعوامل أخرى.

❖ أن استقلالية مجلس الإدارة **BIND** تفسر 0.5% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.005$ والباقي يرجع لعوامل أخرى.

❖ أن اجتماعات مجلس الإدارة **BMEETING** تفسر 5.2% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.052$ والباقي يرجع لعوامل أخرى.

❖ أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة **BOWN** تفسر 0.03% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.017$ والباقي يرجع لعوامل أخرى.

❖ أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة **ACIND** تفسر 0.02% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.0002$ والباقي يرجع لعوامل أخرى.

❖ أن لجنة المراجعة **ACMEETING** تفسر 0.02% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.002$ والباقي يرجع لعوامل أخرى.

❖ أن حجم الشركات **CSIZE** يفسر 13.4% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.134$ والباقي يرجع لعوامل أخرى.

❖ أن أعمار الشركات **CAGE** تفسر 0.03% من التغير في الإفصاح الاختياري **VD** في التقارير المالية للشركات غير المالية، حيث معامل التحديد $r^2 = 0.3$ والباقي يرجع لعوامل أخرى. وقد خرج ذلك المتغير من النموذج بسبب أن معامل الانحدار يساوي صفر.

❖ أن متغيرات البحث تفسر معاً 19% من التغير في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات غير المالي بالبورصة المصرية.



معادلة انحدار النموذج:

$$DV = 0.729 + 0.074 \text{ BSIZE} + 0.079 \text{ BIND} + 0.081 \text{ BMEETING} + 0.390 \text{ BOWN} + 0.008 \text{ ACI} \\ \text{ND} + 0.035 \text{ ACMEETING} + 0.167 \text{ CSIZE}$$

نتائج البحث:

- (1) توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (2) توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (3) توجد علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (4) توجد علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (5) توجد علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (6) توجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (7) توجد علاقة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (8) توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

توصيات البحث:

- (1) ضرورة قيام لجان المراجعة بإصدار تقارير تنشر مع التقارير السنوية للشركات، والإفصاح في تلك التقارير عن أنشطتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة، والتي تتعلق بتدعيم استقلال المراجعين الخارجيين، وفحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين والخارجيين ورأيها في تقاريرهم وفحص التقارير المالية، والإشارة إلى المخاطر التي تواجهها الشركة وأساليب مواجهتها، ومدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ورأيها في الوضع العام للشركة.

- (2) تخصيص فقرة في التقرير المقترح للجنة المراجعة للإفصاح عما إذا كانت هناك ممارسات لإدارة الربح من عدمه في الشركات مع ذكر الدوافع في حالة وجودها، حتى يكون تقرير اللجنة أحد الأدوات الرقابية على الأداء الإداري للشركة.
- (3) ضرورة قيام المنظمات والجهات المهنية ووزارة الاستثمار بإصدار معيار للمراجعة يوضح دور لجان المراجعة في إطار تطبيق حوكمة الشركات ويحدد مسؤولياتها واختصاصاتها وعلاقتها بالمراجع الداخلي والخارجي والإدارة.
- (4) يتم تعيين لجنة المراجعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين وليس من قبل مجلس الإدارة على أن يقتصر دوره على الترشيح فقط وذلك حتى يتحقق الاستقلال الكامل أعضاء اللجنة، كما يجب ألا يكون أعضاء اللجنة أي مصالح شخصية مع المديرين التنفيذيين بالشركة، ويجب أن تعقد اللجنة اجتماعات بصفة دورية لضمان معاصرة ما يحدث داخل الشركة والإلمام به.
- (5) ضرورة إفصاح لجنة المراجعة كإحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات من خلال تقريرها السنوي والموقع الإلكتروني للشركة، عن مدى جودة نظم المعلومات المحاسبية، مصداقية القوائم و التقارير المالية، واستقلال وكفاءة المراجعة الداخلية وكفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية، ومدى التزام الشركة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متكافئة بما يتفق مع المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.
- (6) ضرورة إصدار قانون لحوكمة الشركات ويتم الموافقة عليه من جانب مجلس الشعب أسوة بقانون Act Oxley Sarbanes الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي بحيث يحدد دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، مسؤولياتها وسلطاتها ويضمن حماية مصالح الأطراف المختلفة بالشركة .
- (7) ضرورة توجيه نظر الباحثين المهتمين بأدبيات المحاسبة والمراجعة لدور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وما يترتب عليها من آثار في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة حكام الرقابة على أنشطة الشركة والحد من تصرفات وتنشيط سوق الأوراق المالية والإدارة غير القانونية.
- (8) ضرورة قيام الجهات المهنية المهمة بمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين للتعرف على مبادئ حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها وآلياتها وأثارها الإيجابية على الشركات والمستثمرين والاقتصاد القومي.



- (9) ضرورة إنشاء إدارة لحوكمة الشركات داخل كل شركة بحيث تختص بمناقشة تقارير مجلس الإدارة، مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، الأهداف الاستراتيجية للشركة، حماية مصالح المستثمرين، و توفير الدعم الكافي للجنة المراجعة حتى تستطيع تحقيق الأهداف المنشودة منها.
- (10) ضرورة مطالبة الهيئة العامة لسوق المال الشركات بتقديم ميثاق محدد للجان المراجعة بها ضمن مستندات القيد بالبورصة بحيث يتضمن تشكيلها وعدد أعضائها وعدد مرات اجتماعات وخطه عملها وعلاقتها بالمراجع الداخلي والخارجي.
- (11) ضرورة التوسع في تشكيل لجان المراجعة في شركات المساهمة حتى في الشركات التي لم تطرح أسهمها في البورصة خاصة بعد الاتجاه لتطبيق حوكمة الشركات وتدني الثقة في القوائم المالية المنشورة للشركات، وعزوف المستثمرين عنها.

مراجع البحث:

المراجع باللغة العربية:

- أنور؛ سلام حافظ.(2023). أثر خصائص مجلس الإدارة وآلية لجنة المراجعة على الاداء المالي في الفنادق العراقية (دراسة ميدانية على فنادق بغداد). (المجلة المصرية للدراسات التجارية 181-210, 47(4) .
- الجبلى، سمير عبد العظيم، و (2023). أثر الإفصاح الاختياري على العلاقة بين خصائص مجلس الادارة وخصائص الشركة وانعكاسه على تخفيض تكاليف الوكالة- دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. -المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. 1445-1564, 37(2).
- حشاد، طارق محمد عمر. (2023). أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. 125-222, 7(2) .
- حمادنة، نداء أحمد محمود؛ نداء أحمد محمود(2023). أثر خصائص مجلس الإدارة على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. 483-506: 7.26 .
- الحناوي، & السيد محمود. (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(2)، 233-295.
- الحوشى & محمد محمود. (2020). العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في ظل التأثير المعدل لتركز القطاع- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. 157-226, 4(1) ,
- الديب، محمد سامي، الشرقاوي & لميس مصطفى. (2019). تأثير خصائص مجلس الإدارة علي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية دليل من بورصة الأوراق المالية المصرية (باللغة الانجليزية). (مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, 3(3) , 1-38.



على محمد، أحمد أبو زيد. (2019). أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح عبر الإنترنت-دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. 3(2), 185-230.

عيسى، عارف محمود كامل. (2023) قياس أثر خصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجية الأعمال وتوقيت صدور التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية , 12.1: 42-82.

فتح الله السمدوني، حماده، إبراهيم صالح، رضا، عبدالفتاح العجمي & هاله. (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية مع دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة (6، العدد 9)، 813-774.

محمد، ولاء بقراط، أحمد، أحمد، حمد أشرف عبد الحميد، أحمد، & إيمان فتحي. (2023). أثر خصائص الشركة على العلاقة بين خبرة واستقلالية مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر: دراسة تحليلية. المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط)، 43(77)، 322-280.

الهيئة العامة للرقابة المالية (2019)، "قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية"، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 11 بتاريخ 2014/1/22م وفقا لأخر تعديل في ديسمبر 2019م.

الهيئة العامة للرقابة المالية (2020)، قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 47 بتاريخ 2020/3/22م.

الهيئة العامة للرقابة المالية (2016)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، الإصدار الثالث.

المراجع الأجنبية:

- Abraham, S.; Cox, P., (2007), "Analysing the determinants of narrative risk information in UK FTSE 100 annual reports", *British Accounting Review*, Vol. 39, No. 3, pp. 227-248.
- Alkurdi, A.; Hussainey, K.; Tahat, Y. and Aladwan, M., (2019), "The impact of corporate governance on risk disclosure: Jordanian evidence", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol. 23, No. 1, pp. 1-16.
- Allini, A.; Rossi, F.M. and Hussainey, K., (2016), "The board's role in risk disclosure: An exploratory study of Italian listed state-owned enterprises", *Public Money and Management*, Vol. 36, No. 2, pp. 113-120.
- Al-Matari ,y.A,A.k.AL-swidi,F.BT – fadzil and E.M.AL-matari (2012), "Board of directors,audit committee characteristics and performance in Saudi Arabia listed companies " international review of management and marketing,vol,2,no.4,pp,241,251 .
- American institute of certified public accountant (AICPA) ,internal financial information "journal of accountancy,(august ,1992) , p .128 .
- Assenga, M. P., Aly, D., & Hussainey, K. (2018). The impact of board characteristics on the financial performance of Tanzanian firms. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 18(6), 1089-1106.
- Banghøj, J.; and Plenborg, T., (2008), "Value relevance of voluntary disclosure in the annual report", *Accounting and Finance*, Vol. 48, pp. 159-180.
- Beasley, M.S , carcello,J.V. , hermanson ,D.R.,neal ,T.L.,(2009) ,"the audit committee oversight process,contemporaries accounting research " , 26(1):65:122.
- Beretta, S.; Bozzolan, S., (2004), "A framework for the analysis of firm risk communication", *The International Journal of Accounting*, Vol. 39, No. 3, pp. 265-288.
- Birkett , B.S , (1986)"the recent history of corporate audit committees " , accounting historians journal , 13(2) : log -124 .
- Boateng, R. N., Tawiah, V., & Tackie, G. (2022). Corporate governance and voluntary disclosures in annual reports: a post-International Financial Reporting Standard adoption evidence from an emerging capital



- market. *International Journal of Accounting & Information Management*, 30(2), 252-276.
- Bravo, F., (2018) “Does board diversity matter in the disclosure process? An analysis of the association between diversity and the disclosure of information on risks”, *International Journal of Disclosure and Governance*, Vol. 15, No. 2, pp. 104-114.
- Cabedo, J.D.; Tirado, J.M., (2004), “The disclosure of risk in financial statements”, *Accounting Forum*, Vol. 28, pp. 181-200.
- Cadbury committee,(1992),report of the committee on the financial aspects at corporate governance,london, Gee and co.L.t.d.
- Cahaya, F. R., & Yoga, G. (2020). Corporate governance and voluntary disclosures: a story about corporate transparency from Indonesia. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 13(3), 269-278.
- Chen , f.,hope,O.li.Q , and wang , x (2011), “financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets “ , *the accounting review* 86(4),1255-1288 .
- Cordazzo, M., Papa, M., and Rossi, p., (2017), “The interaction between mandatory and voluntary risk disclosure: A comparative study”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 32, No. 7, PP. 682-714.
- Crouhy, M.; Galai, D. and Mark, R., (2006), “The essentials of risk management”, McGraw Hill, New York.
- Darmayanti, I. R. (2023, June). Corporate Governance and Voluntary Disclosure: Literature Study and Summary of Empirical Studies. In *International Conference On Economics Business Management And Accounting (ICOEMA)* (Vol. 2, pp. 194-224).
- Deumes, R., (2008). “Corporate risk reporting: A content analysis of corporate risk disclosures in prospectuses”, *Journal of Business Communication*, Vol. 45, No. 2, pp. 120-157.
- Di Vito, J., & Trottier, K. (2022). A literature review on corporate governance mechanisms: past, present, and future. *Accounting Perspectives*, 21(2), 207-235.
- Domínguez, L.R.; Gámez, L.C.N., (2014), "Corporate reporting on risks: Evidence from Spanish companies", *Spanish Accounting Review*, Vol. 17, No. 2, pp. 116-129.

- Elshandidy, T.; Fraser, I. and Hussainey, K., (2013), “Aggregated, voluntary, and mandatory risk disclosure incentives: Evidence from UK FTSE all-share companies”, *International Review of Financial Analysis*, Vol. 30, pp .320-333.
- Elshandidy, T.; Neri, L., (2015), “Corporate governance, risk disclosure practices, and market liquidity: Comparative evidence from the UK and Italy”, *Corporate Governance An International Review*, Vol. 23, No. 4, pp. 331-356.
- Elshandidy, T.; Shrivess, P.J.; Bamber, M. and Abraham, S., (2018), “Risk reporting: A review of the literature and implications for future research”, *Journal of Accounting Literature*, Vol. 40, pp. 54-82.
- Elshandidy, T.M.F., (2011), “Risk reporting incentives: A cross-country study”, Ph. D, Dissertation, Stirling management school, Stirling university.
- Elzahar, H.; Hussainey, K., (2012), “Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports”, *The Journal of Risk Finance*, Vol. 13, No. 2, pp. 133-147.
- Habtoor, O.S.; Ahmad, N.; Baabbad, M.A.; Masood, A.; Mohamad, N.R. and Che Haat, M.H.,(2018), “Corporate risk disclosure practice in Saudi Arabia: Secrecy versus transparency”, *International Journal of Advanced and Applied Sciences*, Vol. 5, No.12, pp.42-58.
- Haldar, A., Shah, R., Nageswara Rao, S. V. D., Stokes, P., Demirbas, D., & Dardour, A. (2018). Corporate performance: does board independence matter?–Indian evidence. *International Journal of Organizational Analysis*, 26(1), 185-200.
- Ho, V.H., (2018), “Nonfinancial risk disclosure and the costs of private ordering”, *American Business Law Journal*, Vol. 55, No. 3, pp. 407-474.
- Ibrahim, A.; Habbash, M. and Hussainey, k., (2019), “Corporate governance and risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia”, *Journal Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol. 15, No. 1, pp. 89-111.
- ICAEW(The Institute of Chartered Accountants in England & Wales), (2011), “Reporting business risks: meeting expectations – information for better markets initiative”.
- Kamaruzaman, S,A.; Ali, M.M.; Ghani, E. K, and Gunardi, A., (2019), “Ownership structure, corporate risk disclosure



- and firm value: A Malaysian perspective”, *Int. J. Managerial and Financial Accounting*, Vol. 11, No. 2, pp. 113-131.
- Khelif, H.; Hussainey, K., (2016), “The association between risk disclosure and firm characteristics: A meta-analysis”, *Journal of Risk Research*, Vol. 19, No. 2, pp. 181-211.
- Kiflee, A.R.; Khan, M.N.A., (2019), “Relationship between corporate governance and risk disclosure practice from Malaysia perspective”, *FGIC 2nd Conference on Governance and Integrity, KnE Social Sciences*, Vol. 2019, pp. 66–89.
- Kravet, T, Muslu, V., (2013), “Textual risk disclosures and investors’ risk perceptions”, *Review of Accounting Studies*, Vol. 18, No. 4, pp. 1088-1122.
- Kurniawanto, H.; Suhardjanto, D.; , Bandi, and Agustiningsih, S.W., (2017), “Corporate governance and corporate risk disclosure: Empirical evidence of non-financial companies listed in Indonesia stock exchange”, *Review of Integrative Business and Economics Research*, Vol. 6, No. 4, pp. 255-270.
- Li, H., & Qi, A. (2008). Impact of corporate governance on voluntary disclosure in Chinese listed companies. *Corporate Ownership and control*, 5(2), 360-366.
- Li, Y.; He, J. and Xiao, M., (2019), “Risk disclosure in annual reports and corporate investment efficiency”, *International Review of Economics & Finance*, Vol. 63, pp. 138-151.
- Linsley, P.M.; Shrivies, P.J., (2006), “Risk reporting: A study of risk disclosure in the annual reports of UK companies”, *The British Accounting Review*, Vol. 38, No. 4, pp. 387-404.
- Madrigal, M.H.; Guzmán, B.A. and Guzmán, C.A., (2015) “Determinants of corporate risk disclosure in large Spanish companies: A snapshot”. *Contaduría y Administración*, Vol. 60, No. 4, pp. 757-775.
- Mazumder, M.M.M.; Hossain, D.M., (2018), "Research on corporate risk reporting: Current trends and future avenues", *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol. 5, No. 1, pp. 29-41.
- Mokhtar, E.S., (2010), “Investigating risk reporting practices in Egypt”, Ph. D, Dissertation, Cardiff Business School, Cardiff University, Available from <http://orca.cf.ac.uk/id/eprint/55461>

- Mokhtar, E.S.; Mellett, H., (2013), "Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 28, No. 9, pp. 838-865.
- Moumen, N., (2015), "The effect of voluntary risk disclosure, corporate governance and proprietary cost on share price anticipation of future earnings: Evidence from MENA emerging markets", Ph. D, Dissertation, Higher Institute of Accounting and Business Administration (ISCAE), University of MANOUBA.
- Moumen, N.; Othman, H.B. and Hussainey, K., (2015), "The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets", *Research in International Business and Finance*, Vol. 34, pp. 177-204.
- Nguyen, V. C., & Huynh, T. N. T. (2023). Characteristics of the Board of Directors and Corporate Financial Performance—Empirical Evidence. *Economies*, 11(2), 53.
- Ntim, C.G.; Lindop, S. and Thomas, D.A., (2013), "Corporate governance and risk reporting in South Africa: A study of corporate risk disclosures in the pre-and post-2007/2008 global financial crisis period", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 30, pp. 363-383.
- Ntim, C.G.; Osei, K.A., (2011), "The Impact of corporate board meetings on corporate performance in South Africa", *African Review of Economics and Finance*, Vol. 2, No. 2, pp. 83-103.
- Nur Probohudono, A.; Tower, G. and Rusmin, R., (2013), "Risk disclosure during the global financial crisis", *Social Responsibility Journal*, Vol. 9, No. 1, pp. 124-137.
- OECD (2015), *G20/OECD Principles of Corporate Governance*, OECD Publishing, Paris.
- Oliveira, J.; Rodrigues, L.L. and Craig, R., (2011), "Risk-related disclosures by non-finance companies Portuguese practices and disclosure characteristics", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 26, No. 9, pp. 817-839.
- Onoja, A.; Agada, G.O., (2015), "Voluntary risk disclosure in corporate annual reports: An empirical review", *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 6, No. 17, pp. 1-8.



- Saggar, R.; Singh, B., (2017), “Corporate governance and risk reporting: Indian evidence”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 32, No. 4/5, pp. 378-405.
- Saggar, R.; Singh, B., (2019), “Drivers of corporate risk disclosure in Indian non-financial companies: A longitudinal approach”, *Management and Labour Studies*, Vol. 44, No. 3, pp. 303-325.
- Saleh, R.I.A.; Nokhal, A.M.S. and Eltantawy, S.M.M., (2018), “The impact of introducing the new corporate governance code on the level of voluntary risk disclosure with an empirical study on the Egyptian listed companies”, *Journal of Contemporary Business Studies*, Faculty of commerce, Kafr elsheik University, No. 5, pp. 117-159.
- Tan, K. M., Kamarudin, F., Noordin, B. A. A., & Rahim, N. A. (2019). Firm efficiency of East Asia countries: the impact of board busyness. *Vision*, 23(2), 111-124.
- Tawiah, V. and Boolaky, P. (2019), “Consequences and determinants of IFRS convergence in India”, *International Journal of Accounting and Information Management*, Vol. 28 No. 2, pp. 303-332.
- The Canadian institute of chartered accountants (CICA) , audit committee : a research study (toronto: CICA , 1981) ,p.9 .
- The institute of internal auditors (IIA) ,” statements on internal auditing standards no.,7 : communication with the board of directors“ , internal auditors (October 1989) , pp.64:66.
- Treadway commission (1987) report of the national commission on fraudulent financial reporting. USA, national commission on fraudulent financial reporting.
- Wieczorek-Kosmala, M.; Blach, J. and Gorczyńska, M., (2014), “Voluntary risk reporting in annual reports – case study of the practices of polish public companies”, *Financial Internet Quarterly*, Vol. 10, No. 4, pp. 46-59.